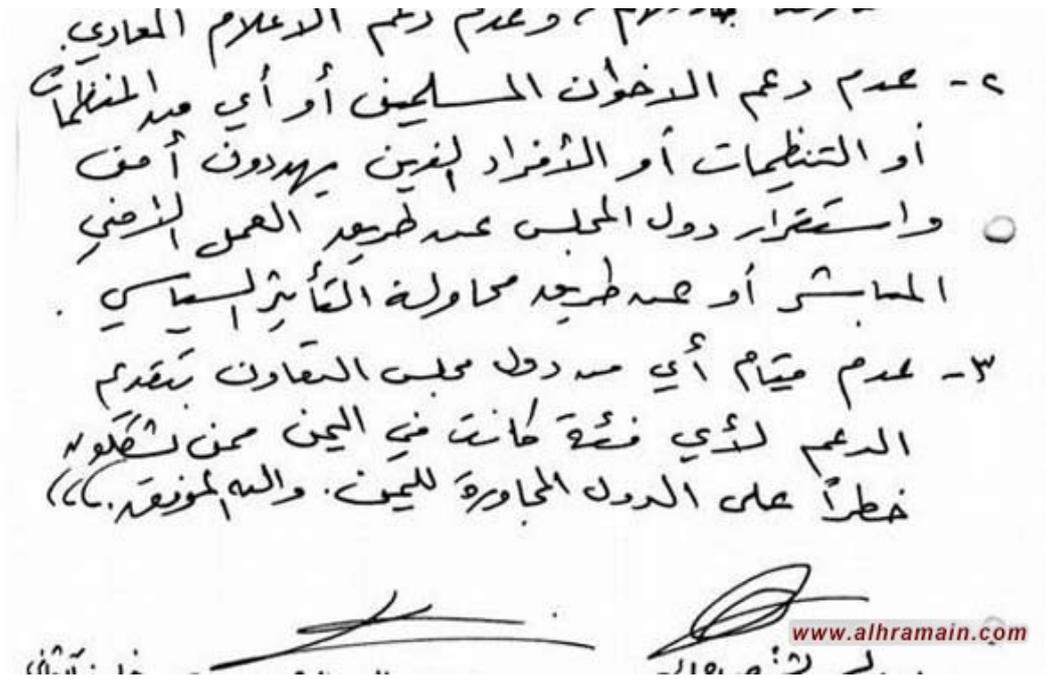


وثائق على "سي أن أن" ترفع التوتر الخليجي



نشرت شبكة "سي أن أن" الأميركية وثائق سرية تخص "اتفاقيتين بين دول مجلس التعاون الخليجي، ما أدى إلى تبادل الاتهامات بين قطر والدول المحاصرة لها، بشأن عدم تنفيذ بنود الاتفاق.

محمود البدري

صبت وثائق جديدة، نشرتها شبكة "سي أن أن" الأميركية، الزيت على نار الأزمة الخليجية. وتتعلق بتوقيع اتفاقيتين بين دول مجلس التعاون الخليجي وقعت عليهما قطر، وهما: اتفاقية الرياض عام 2013 واتفاقية الرياض التكميلية عام 2014. وأصدرت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بياناً مشتركاً قالت فيه إن الوثائق "تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك تهرب قطر من الوفاء بالتزاماتها، وانتهاكها ونكثها الكامل لما تعهدت به"، مشددين على أن المطالب الـ13 التي قدمت إلى الحكومة القطرية "كانت للوفاء بتعهداتها والتزاماتها السابقة"، وأن "المطالب بالأصل هي التي ذكرت في اتفاق الرياض وآليته والاتفاق التكميلي".

وردت قطر رد على البيان، واعتبرت، عبر مدير مكتب الاتصال الحكومي في الدوحة سيف بن أحمد آل ثاني، أن "الحصار المفروض عليها يعد "انتهاكاً صريحاً" وصارخاً للنظام الأساس لمجلس التعاون الخليجي واتفاق الرياض وآليته التنفيذية".

وشدّد آل ثاني، في تصريح لشبكة "سي إن إن"، على أن مطالب هذه الدول "لا علاقة لها مطلقاً باتفاق الرياض، حيث تضمنت إغلاق قناة "الجزيرة" ودفع تعويضات، مؤكداً أن السعودية أو الإمارات "لم تقوما بتنفيذ الاتفاق ولا آليته والتي تنص على نقل مخاوفهم المزعومة إلى دولة قطر قبل افتعال هذه الأزمة، ولهذا السبب فقد تم رفض المطالب من قبل الدوحة لعدم مشروعيتها".

وفي ظل تراشق الاتهامات والتصريحات الاستفزازية، لا يبدو أن هناك فرصاً للحوار، وتبدو فرص نجاح الوساطات الغربية ضعيفة، ما يعني أن جهود وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون التي بدأها لن تكون أفضل حالاً من وساطة أمير الكويت صباح الأحمد الصباح.

